الضمانات الدولية لتنفيذ
معاهدات السلام العربية الإسرائيلية

الفصل الأول

التطبيع

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد

تتضمن معاهدات السلام العديد من الضمانات السياسية والاقتصادية، يطلق عليها بعض الفقه مسمى الضمانات المعنوية[1] . والهدف من هذه الضمانات التغلغل فى عمق نفوس الشعوب أطراف معاهدة السلام أو إحداها من أجل نزع روح البغضاء والعداء التى تدعو إلى الحرب والقتال بين الشعوب لتحل بدلا منها روح التسامح والسلام والتعاون بين هذه الشعوب . ويعد التطبيع ضمانة من ضمانات تنفيذ معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية ، لأن المعاهدات فرضته وتتطلب تنفيذه قبل استكمال الانسحاب النهائى ويعد تمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الأول [2] وبالتالى إذا لم تلتزم الأطراف العربية بهذا التطبيع فلن تقوم إسرائيل باستكمال انسحابها مستندة لقاعدة الدفع بعدم التنفيذ ومن هنا لا يمكن اعتبار التطبيع فقط ملمح من الملامح الأساسية لمعاهدات السلام ، بل وضمانة من ضمانات تنفيذه أيضاً .

وقد تضمنت معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية العديد من هذه الضمانات ، حيث تضمنت هذه المعاهدات إنهاء حالة الحرب والعداء بين المتحاربين والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الآخر ، وكذلك حظر الدعاية المعادية بينهم، والانسحاب من الأراضى، وإقامة السلام ، والعلاقات الطبيعية بينهم بما يتضمن الاعتراف الكامل بالشخصية القانونية الدولية الكاملة لكل طرف بما تتضمنه من أهلية الدخول فى علاقات دولية وأن ما تجريه من تصرفات ينتج آثاره القانونية على المستوى الدولى ، والدخول فى علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية لإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التميزى، أى الدخول فى علاقات تجارية عادية وفقا لقواعد

(١) د. حازم محمد عتلم ، قاعدة تغيير الظروف ، مرجع سابق ، ص٢١٢ ؛ د.محسن جاد ، معاهدات السلام، مرجع سابق ، ص ٦٦٥.

(٢) راجع نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مرجع سابق.

القانون الدولي[١]. وهذا ما درج على تسميته في الوقت الحاضر بالتطبيع[٢].

وباستقراء أحكام القانون الدولي العام لم نجد من بين مصطلحاته مايسمى «بالتطبيع»Naturalization الذي أخذ استخدامه يتردد كثيرا في الآونة الأخيرة ، وإنما يوجد ما يمسى بالعلاقات السلمية بين الدول ، أو إقامة علاقات سلام بين الدول[٣]،ولهذا يغلب على هذا المصطلح الطابع السياسي أكثر من الطابع القانوني . وقد يعني هذا المصطلح وجود علاقات طبيعية أو عادية بين أطراف الصراع ، إلا أنه يفهم واقعيا ويتم التفاوض بشأنه على أساس إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة النطاق بين أعداء الأمس[٤].

ويذهب رأي آخر إلى أن التطبيع باعتباره مصطلحا سياسيا – يقصد به إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين دولتين أو أكثر طرأ بينهم مواقف غير طبيعية[٥].

وهذا المفهوم السابق يتأكد من التطور اللاحق على مفهوم السلام الذي تطور وتحول من اقتصاره على نبذ الحرب ووقف آلتها العسكرية بين المتحاربين ، وهو ما يسمى «بالسلم السلبي»Negative peace – إلى إقامة علاقات تعاون بين المتحاربين في شتى المجالات وهو ما يمسى «بالسلم الإيجابي» Positive peace . وهذا ما حرصت عليه دائما معاهدات السلام ، لكي تحول دون عودة شبح الحرب من جديد بين طرفيها. فالسلام الحقيقي يقوم بإبرام معاهدات سلام وتحقيق الأمن، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية، وتبادل تجاري وثقافي واستثماري وسياحي[٦]. ولهذا

(١) د. ابراهيم محمد العناني ، معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية فى ضوء قواعد القانون الدولى، مطبعة الاستقلال الكبرى،١٩٨٠، ص٦٧ .

(٢) خالد عبدالرازق الحباشنة، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية فى ظل (معاهدة السلام)، بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م ، ص١٥٠ .

(٣) د.أسامة الباز . في حديث خاص لبرنامج بدون رقابة ، القناة الثانية بالتليفزيون المصري ، الساعة العاشرة والنصف مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤ ، وأشار إلى أن هذا المصطلح من اختراع إسرائيل

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٩م ، ص ٢٣٦ .

(٥) خالد عبد الرازق الحباشنة ، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل معاهدات السلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

(٦) داليا داسا كابي ، بعد المصافحة – التعاون متعدد الأطراف في عملية السلام العربي الإسرائيلي بين عامي ١٩٩١ – ١٩٩٦م ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ص ٥ .

فإن إسرائيل ترغب من التطبيع خلق حالة من الاعتماد الإستراتيجي عليها لدى الطرف الآخر[١].

وكانت المعاهدات السلمية العربية – الإسرائيلية من ضمن تلك المعاهدات التي تضمنت إجراءات تطبيعية بين أطرافها ، مما جعل البعض من الفقه السياسى يضيق من مفهوم التطبيع، ويقصره على أنه يعني القبول الإسرائيلي في المنطقة بشكل طبيعي، وإقامة علاقات معها دون معوقات أو حساسيات تاريخية أو دينية[٢]؛لأن إسرائيل بدون التطبيع لا تملك سوى التهديد بقوة السلاح لردع كل من الأصدقاء والخصوم العرب على السواء[٣].

ولهذا سوف نبين هذه الإجراءات التطبيعية في مبحث أول، والدور الذى يلعبه التطبيع فى تنفيذ معاهدات السلام في مبحث ثان.

المبحث الأول : التطبيع في معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية .

المبحث الثاني : دور التطبيع فى تنفيذ عملية السلام العربية – الإسرائيلية.

(١) أفيشاي إيدليخ ، تحديات ما بعد الصهيونية ، ترجمة وإعداد د.أحمد ثابت ، مجلة مختارات إسرائيلية ، السنة العاشرة ، العدد ١٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ص ٤٣ .

(٢) سفير د. حسين شريف ، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد ، ١٩٨١ حتى ١٩٩٥م، الجزء الرابع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦م ، ص ٦٩٠ .

(٣) Chris, H, the New Palestinian Revolt, Foreign Affairs.Vol 80 . 2002.
مشار إليه فى سفير د.حسين شريف ، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة ، الجزء السادس ، ٢٠٠٢ ،الهيئة العامة للكتاب ، رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٨٩٢/ ٢٠٠٤ ، ص ٢٠١ .

obeikan.com

المبحث الأول
التطبيع في معاهدات السلام العربية - الإسرائيلية

لقد استخدم العرب ضد إسرائيل كافة أساليب المقاومة ، وكان من بينها المقاطعة السياسية ، والاقتصادية : وتمثلت هذه المقاطعة في عدم الاعتراف بإسرائيل ، وعدم قيام علاقات سياسية معها ، ومقاطعة المؤتمرات الدولية التي تشترك فيها ، وكذلك مقاطعة منتجات وبضائع إسرائيل ، ورفض مرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس وخليج العقبة . ولم تكن تشمل تلك المقاطعة إسرائيل وحدها بل شملت الدول المتعاونة معها في حرب ١٩٧٣ ، ووصلت ذروتها بقطع إمدادات البترول العربي عن الدول التي تعاونت مع إسرائيل وأيدتها ضد القضايا العربية ، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ، ودولة جنوب أفريقيا . ولم يكن سلاح المقاطعة لإسرائيل قاصرا على الدول العربية وحدها ؛ بل قامت به معظم الدول الأفريقية ضد إسرائيل عقب عدوانها على الدول العربية سنة ١٩٦٧ ، وبذلك كانت المقاطعة العربية لإسرائيل هي القانون السائد قبل إبرام اتفاقيات السلام معها .

وحينما بدأت مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٨ حرصت الأخيرة على المطالبة بإنهاء المقاطعة المصرية لها ، وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع كل الدول العربية والمرور من قناة السويس وخليج العقبة . وهذا ما كان لها في اتفاقيات السلام مع مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية. فقد تم الاتفاق على إنهاء المقاطعة بشكل صريح وواضح وملزم للأطراف المتعاهدة معها، بحيث لا يمكنها الفكاك من هذا الالتزام ومع نفاذ هذه الاتفاقيات قامت علاقات سياسية واقتصادية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية الأخرى ،ولكنها كانت في الإطار غير الرسمي وتحت التستر الإعلامي[1].

(١) إفرايم أنبار وصموئيل ساندلر ، إسرائيل في المنطقة ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
-http://www.alquds on line-com/qudsre port/article.Asp?Year =2006 &numera II D = 46 & article I D = 365.

وطالبت إسرائيل بالتعاون الاقتصادي والسياسي مع العرب ، في إطار الشرق أوسطية على لسان معظم قاداتها ومفكريها ، وكان آخرهم شيمون بيريز الذي كتب كتابا عن التعاون الشرق أوسطي ، والذي يحلم فيه بتعاون اقتصادي واسع المدى بين العرب وإسرائيل .

ولم يعد هذا التعاون مطلبا إسرائيليا فقط ، مقابل صلح إسرائيل مع العرب ، بل أصبح كذلك عرضاً عربيا من إسرائيل كشرط لقاء انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م في فلسطين ولبنان وسوريا[١] . وذلك يعني من وجهة نظر إسرائيلية أن ضمان السلام يحتاج بالإضافة إلى الاتفاقيات السياسية المناسبة ضرورة إنشاء محيط يشجع التنمية الاقتصادية[٢].

ومتى انعقدت معاهدة السلام مستوفية لشروطها الشكلية والموضوعية والإجرائية المنصوص عليها في قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ فهي تصبح صالحة لإنتاج آثارها بين أطرافها[٣]. وآثار المعاهدة هو ما يترتب عليها[٤]. والذي يترتب على إبرام المعاهدة هو وضعها موضع التنفيذ ، وذلك لأن المعاهدة تخلق التزاما لصالح دولة ما على دولة أخرى، وإن كان في الغالب أن تكون هذه الالتزامات متقابلة ، وينصرف أثر هذا الالتزام إلى كافة سلطات الدولة ، التي يجب عليها تنفيذ المعاهدة بالوسائل المناسبة ، باعتبارها جزءا من القانون الداخلي[٥].

وتطبق هذه المعاهدة وتدخل دور النفاذ الفعلي في الميعاد المتفق عليه لنفاذها ، وإذا خلت من تحديد هذا الميعاد ، فوفقا للرأي الراجح في الفقه أن تاريخ تبادل التصديقات

---

(١) وهذا ما أقره مؤتمر القمة العربي في بيروت سنة ٢٠٠٢ لمبادرة ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله (الملك حاليا) من أجل إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي .

(٢) علاء عبدالوهاب، الشرق الأوسط الجديد ، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص٦٤٣. .

(٣) المادتان٢٥،٢٤ من اتفاقية فيينا للمعاهدات لسنة١٩٦٩، الاتفاقية منشورة كاملة في كتاب دراسات القانون الدولي العام ، للدكتور: جميل حسين . مرجع سابق .

- T.O.Elias, op. cit, p. 17.

(٤) أ.د. أحمد أبو الوفا ، المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٥) أ.د. الشافعي بشير،القانون الدولي العام،مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٥.

بين الأطراف على المعاهدة هو تاريخ بدء نفاذها[1] وإن كان هناك رأي آخر في الفقه الدولي يرى أن تاريخ التوقيع على المعاهدة هو تاريخ البدء في تنفيذه[2]. والمعاهدة التي تكتسب القوة الملزمة تلزم الحكومة التي أبرمتها ، وكذلك الحكومات التي تخلفها وفقا للمبادئ العامة في القانون الدولي ، باعتبار أن هذه الحكومة التي أبرمت المعاهدة كانت ممثلة للدولة التي عهدت إليها بهذه الوظيفة[3].

وباستقراء معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية نجدها رتبت التزامات تطبيعية بين أطرافها تختلف فى كل معاهدة عن الأخرى ، سوف نبينها في كل معاهدة سلام على حدة في ثلاثة مطالب متتالية .

المطلب الأول : التطبيع فى معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية .

المطلب الثانى : التطبيع فى معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية .

المطلب الثالث : التطبيع فى إعلان المبادئ الفلسطينية – الإسرائيلية .

(١) د/ محسن جاد ، معاهدات السلام ، المرجع السابق ، ص ٥٧٢

(2)-Green Span; the Modern Law of land warfare : Berkely university of California press, 1959, p.588.

(٣) د/ محسن جاد ، معاهدات السلام ، المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

■ المطلب الأول
التطبيع في معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية

لم تكن هناك علاقات من أي نوع بين مصر وإسرائيل قبل إبرام معاهدة السلام بينهما، وبهذا لا يمكن القول أن هناك عودة للعلاقات الطبيعية بين الطرفين ، وإنما يقال عن ذلك إقامة علاقات سلمية بينهما[1]، أو إقامة علاقات طبيعية ، وهي التي تكون طبيعتها مألوفة وفقا لأحكام القانون الدولي مثل سائر العلاقات بين الدول .

وقد جاءت معاهدة السلام في مادتها الأولى بالنص على إنهاء حالة الحرب بينهما ، وإقامة السلام بين الطرفين عند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، وبهذا التبادل تكون حالة الحرب قد انتهت رسميا وعمليا بين الطرفين . ونصت على انسحاب إسرائيل من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، واستئناف مصر لسيادتها الكاملة على سيناء[2].

وقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة في فقرتها الأولى على قيام الطرفين بتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم فيما بينهما ، وخاصة احترام كل منهما سيادة الآخر ، وسلامة أراضيه ، واستقلاله الوطني ، واحترام حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها . وقد أكدت الفقرة الثالثة من المادة السابقة على تعهد الطرفين بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها من أحدهما ضد الآخر . ونصت على أن تحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية[3]. وقد أكدت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على قيام حالة السلام بين الطرفين ، بشقيها السلبي والإيجابي بين الطرفين في الفقرة الثانية والثالثة ونبين ذلك في البندين التاليين :

---

(١) د.جعفر عبد السلام ، معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣.

(٢) المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩م ، مصدر سابق.

(3)–**Freedman Robert** , the Middle East since Camp David, Boulderand, London, 1984, pp.9-15.

أولا : السلم السلبي :The Negative Peace

لقد اهتمت معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية بالسلم السلبي ، وذلك بإبعاد قوات الدولتين عن بعضهما وإضعاف قدراتهما العسكرية على حدودهما ، وذلك عن طريق الاتفاق على العديد من الضمانات الأمنية ، بالإضافة إلى التسوية السلمية للمنازعات بين الطرفين ، ونزع السلاح ، وحظر استخدام القوة ، وهذا ما سنبينه في موضع لاحق من هذا البحث ، كما أكدت الاتفاقية في فقرتها الأولى من المادة الثالثة على تعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب ، أو الأفعال العدوانية، أو أفعال العنف ، أو التهديد بها من داخل إقليمه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته، أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر .

ويتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال ، أو الأفعال العدوانية ، أو النشاط الهدام ، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

ومنذ تنفيذ اتفاقية السلام المبرمة بين الطرفين في مارس سنة ١٩٧٩م ، لم يحدث من كلا الطرفين أية مخالفات حكومية لهذه الالتزامات ، التي أصبحت قانونا ملزما لكلا الطرفين ، بحيث لا يجوز لأي منهما التنصل منها ، بل أكدت الأحداث المتواترة في منطقة الشرق الأوسط على ثبات رغبة أطرافها في التمسك بأحكامها بالرغم من حدوث بعض الخروقات الفردية من كلا الطرفين[1].

ثانيا : السلم الإيجابي : The Postive Peace

زخرت المعاهدة بالعديد من النصوص التي تتطلب السلم الإيجابي[2]. فقد جاء في الديباجة التأكيد على رغبة الطرفين في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في زمن السلم . وهذه العلاقات هي العلاقات الطبيعية كتلك التي تنشأ بين الدول في حالة سلام كل منها

(١) مثل حادثة مقتل جنديين مصريين على الحدود في رفح المصرية بإطلاق النار عليهما من دبابة إسرائيلية آخر عام ٢٠٠٥م وحوادث مقتل السياح الإسرائيليين في سيناء .

(٢) د.جعفر عبد السلام ، معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

مع الأخرى[١].

وقد أكدت الاتفاقية أيضا على أن هذه العلاقات الطبيعية التي ستقام بين طرفي المعاهدة ستتضمن الاعتراف الكامل ، والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، والحواجز ذات الطابع التميزي ، المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . وإذا كان هذا التزام متبادل بين الطرفين إلا أنه يعد التزاما مصريا أكثر منه إسرائيليا، لأن المقاطعة كانت من الجانب المصرى وليس الإسرائيلى، وبالتالى فإن هذا الإلغاء سيكون التزاما على الطرف الذى قام به[٢] . وتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية[٣]، وبينت البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية هذه العلاقات تفصيلا .

وبالفعل قد تم تنفيذ كل بنود الاتفاقية بشقيها السلبي والإيجابي ، وإن كان قد تغلب فيها الجانب الإيجابي للسلام ، وأصبح كلا الطرفين ملزم بتطبيع العلاقات مع الآخر في كل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، بعدما كانت مصر تقود حملة المقاطعة ضد إسرائيل[٤]. وأصبحت هناك مجالات أرحب للتعاون بين البلدين في مجال الزراعة والسياحة وتصدير البترول ، والغاز الطبيعي المصري لإسرائيل ، والتبادل التجاري ، والعمالة . وتم تبادل السفراء بين الدولتين ، وأصبح لكل منهما سفارة لدى الأخرى[٥]. وقد استخدمت السفن الإسرائيلية قناة السويس والموانئ المصرية ، ومضيق تيران وفقا لاتفاقية القسطنطينية التى تطبق على جميع الدول بما فيها إسرائيل[٦]،ووجدت اتصالات لاسلكية بين الدولتين ، وتم إنشاء مركز أكاديمي لإسرائيل بالقاهرة ، وإنشاء طريق رئيسى بين سيناء والأردن بالقرب من ميناء إيلات ، الغرض منه خدمة سبل التعاون بين إسرائيل والدول العربية فى المستقبل[٧] بعد السلام الشامل مع الدول العربية .

---

(١) د.جعفر عبد السلام ، معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(2)- **Fenwick, Charles** ,op. cit., p.482.

(٣) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية لسنة ١٩٧٩م .

(٤) د.الشافعي بشير ، القضية من الذي يحكم مصر ، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٥٢ .

(٥) حسين عبد الرازق ، التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م ، ص ٨٥ .

(6)-**Brook, David**; The UN and the Arab Israel armistice system, New York, 1981, p.196.

(7)- **Verwey. Wil . D**, op.cit .p.230.

وفي اعتقادي أن حجم التعاون المتفق عليه بين مصر وإسرائيل في معاهدة السلام يمثل الحد الأدنى من السلم الإيجابي القائم بين الطرفين . إذ لا يجوز لأحدهما ، أو كليهما النزول بالحدود الدنيا لهذا التعاون إلى قدر أقل مما تنص عليه الاتفاقية وملاحقها، وإلا عد ذلك خروجا على المعاهدة ، وإنما يجوز الزيادة في درجة التعاون بينهما فوق ما جاءت به نصوص المعاهدة . وهذا الحد الأدنى من التطبيع يجب ألا يكون ملزما مادام الاحتلال غير مشروع، وبالتالي فلا يجوز أن يكون مكافأة للمحتل[1] .

وقد تم توسيع مجال التطبيع بين الدولتين ، وكان من بينها تبادل مجموعات الشباب في معسكرات صيفية ، وتبادل الفرق الفنية والموسيقية ، وقيام عدد من المشروعات العلمية المشتركة وكذلك تبادل برامج تليفزيونية ، ومراجعة الكتب الدراسية التي تحوي عبارات معادية، ووجود العديد من المشروعات الزراعية ، ولكن تباطأت هذه المجالات بعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢م وبدأت العلاقات تفتر بين الدولتين لدرجة أطلق عليها –السلام البارد[2]. وكان ذلك رد فعل مصري يستند على قيام إسرائيل بأفعال تتعارض مع فهم مصر لاتفاق السلام –مثل ضم الجولان السوري والقدس ، واستمرار بناء المستوطنات ، وتعثر مفاوضات السلام مع الفلسطينيين ، والمعاملة غير الإنسانية لجموع الشعب الفلسطيني ، وإعلان الحرب على الشعب الفلسطيني وقياداته .

ثم عاد بعض الدفء لهذه العلاقات من جديد وذلك بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة في بورسعيد والإسكندرية تعد سلعها للتصدير لأسواق الولايات المتحدة الأمريكية وتسمى «بالكويز» عام ٢٠٠٥ . والملاحظ أن هذه المعاهدة تنتج كافة آثارها على مستوى الحكومات ، أما على المستوى الشعبي فليس لها أثر ملحوظ[3] وهذا الأمر نرجح رجوعه إلى التعثر فى تنفيذ اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطيني واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ، والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية ، وهذا أمر مرفوض من قبل الشعوب العربية كافة ومن الشعب المصرى بصفة خاصة .

(١) أ.د/ عبد الله الأشعل ، حوليات القضايا العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

(٢) د.حسين شريف ، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم ، الجزء الرابع ، طبعة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٨٩٣ .

(٣) إفرايم أنبار وصموئيل ساندلر ، إسرائيل في المنطقة ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

■ المطلب الثاني
التطبيع في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية

انتهت رسميا حالة العداء بين المملكة الأردنية ودولة إسرائيل بموجب إعلان واشنطن المبرم فى ٢٥ يوليو عام ١٩٩٤م ، قبل إبرام معاهدة السلام بينهما بأشهر قليلة ، وتم التأكيد على ذلك في مقدمة معاهدة السلام ، إذ جاء النص فيها على أن الطرفين يأخذان بعين الاعتبار بينهما أنهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما ، بموجب معاهدة السلام هذه ، ويعتبر السلام قائما بينهما اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة[١].

وقد جاءت المادة الثانية من المعاهدة لتؤكد أن الطرفين سوف يطبقان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم ، وكذلك نصت المعاهدة على مجموعة من الأحكام التي تقيم السلام بين الأردن وإسرائيل بشقيه السلبي والإيجابي ، إلى نحو أبعد مما هو عليه في معاهدة كامب ديفيد (السلام) ١٩٧٩م بين مصر وإسرائيل وسنبين ذلك في الموضعين التاليين :

أولا : السلم السلبي : Negative peace

اعترف الطرفان بسيادة كلا منهما وباستقلاله السياسي وحقه في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وحل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية ، وأنهما سيمتنعان عن التهديد بالقوة ، وعن استعمالها ضد بعضهما[٢] . وقد أكدت المادة الرابعة من المعاهدة المعاني السابقة ، وزادت عليها بالنص على امتناع الطرفين عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية ، أو المعادية ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة ، وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر . واتخاذ إجراءات ضرورية

(١) المادة الأولى من معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية المبرمة بوادي عربة عام ١٩٩٤م ، منشورة بالكامل فى المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الخمسون ، ١٩٩٤ .

-(IMFA) Israel's Ministry of foreign affairs- Treaty of Peace between Israel and Jorden 26/10/1994, preamble and articles.

(٢) الفقرات من ١ : ٤ من المادة الثانية من المصدر السابق .

وفعالة ، للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيها ، أو من خلال أو فوق أراضيها[١] .

وقد أكدت الفقرة الرابعة على اتفاق الطرفين لأجل منع العدوان والعنف وعلى امتناعهما عن الدخول في أي ائتلاف ، أو تنظيم ، أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث ، أو مساعدته بأي طريقة من الطرق ، أو الترويج له ، أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان ، أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر ، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة . وكذلك عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية – أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيها، أو من خلالها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر[٢] .

وهذه التدابير المنعية في المعاهدة جاءت صريحة وواضحة لأجل وقف العداء بين الطرفين وإزالته ، ولم يرد النص على وقف الحرب لأن الدولتين لم تكونا أبدا في حالة حرب فعلية.ولم يرد النص على الانسحاب من الأراضي الأردنية لأن هذه الأراضي تم تأجيرها من الحكومة الأردنية،ولها نظام خاص تم الاتفاق عليه في ملاحق المعاهدة.

وهذه التدابير السابقة جاءت لتوقف العداء بين الطرفين وتؤكد إزالته – كما جاء النص على ذلك في مقدمة المعاهدة ، وقد اتضح أنه لم يرد النص على إنهاء حالة الحرب، أو الانسحاب من الأراضي الأردنية،مثل معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، لأن هذا جاء تمشيا مع الواقع . فالأردن لم يكن في حالة حرب فعلية مع إسرائيل واكتفى الطرفان بما ورد فى إعلان واشنطن على أن حالة الحرب بينهما قد طويت صفحتها[٣]،وإنما كان هناك التزام ظاهر فقط بمقررات القمم العربية ، وتم تأجير الأراضي الأردنية المحتلة لمدة خمس وعشرين عاما ولم يتم الانسحاب منها[٤]، وإنما ورد النص على ترسيم الحدود ومنع التسلل فقط[٥] بهدف حماية أمنها وتجنب الجماعات المسلحة العربية الرافضة لوجود إسرائيل .

---

(١) البنود أ ، ب ، ج من الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من المصدر السابق .

(٢) البندين أ ، ب من الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من المصدر السابق .

(3)-(IMFA) the Washington Declaration (Israel- Jorden- USA) 25/7/1994, preambls and articles.

(٤) الملحقين ب ، ج المرفقين بمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية لسنة ١٩٩٤ م .

(٥) أحمد ناجي قمحة، الاتفاقية الأردنية – الإسرائيلية،رؤى وإشكاليات مختلفة، المصدر السابق، مجلة السياسة الدولية، يناير ١١٩٥ ، ص١٥٩ .

وتم تتويج الشق السلبي للسلام بين الطرفين بامتناع الطرفين عن القيام ببث الدعايات المعادية ومنعها بالإجراءات القانونية والإدارية اللازمة[1]. وقد استطاعت هذه النصوص التأكيد على حماية الأمن الإسرائيلي[2].

ثانيا : السلم الإيجابي : Positive peace

لقد زخرت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ، وتفردت بأحكام تطبيعية مع دولة إسرائيل تفوق مثيلاتها مع مصر ، والسلطةِ الفلسطينية، وذلك من عدة نواح هي :

أ – التطبيع السياسي والدبلوماسي :

ورد النص في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من معاهدة سلام الأردن مع إسرائيل على اتفاق الطرفين على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة ، وتبادل السفراء المقيمين،وذلك خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة . وهذا النوع من العلاقات الكاملة قد لا يكون إلا بين دول كانت بينهما علاقات متينة وقد تكون مرت بمراحل سابقة قبل هذه المرحلة ، أو قد يسبقها إقامة علاقات على مستوى السفراء أو مستوى القناصل،أو السفير غير المقيم،أو وزير مفوض، أو رعاية المصالح من قبل طرف ثالث[3]، وهذا تلميح بأنه كانت هناك علاقات دبلوماسية من نوع أقل من التمثيل الكامل بين الدولتين قبل إبرام معاهدة السلام ، وقد تم تبادل السفراء خلال مدة شهر واحد بعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، وهي مدة زمنية تعتبر قياسية وسريعة باتجاه تطبيع العلاقات بين الطرفين. وقبل أن يبدأ ترسيم الحدود بين الطرفين[4].

ب – التطبيع الاقتصادي :

تنص المادة السابقة في فقرتها الأولى على تأكيد الطرفين على رغبتهما المتبادلة في

---

(١) البند أ من الفقرة الأولى من المادة ١١ من المصدر السابق .

(٢) أحمد محمد القضاة ، معركة السلام (المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الإستراتيجية) منشورات دائرة المطبوعات والنشر،١٩٩٤، ص ٢-٣ .

(٣) خالد عبد الرازق الحباشنة ، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٤) خالد عبد الرازق الحباشنة ، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

تعزيز التعاون الاقتصادي ليس بينهما فحسب ، وإنما ضمن إطار أوسع من التعاون الاقتصادي الإقليمي انطلاقا من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية ، باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن ، ولتحقيق هذا الهدف اتفق الطرفان على الآتي :

أ – إزالة كافة أوجه التمييز ، التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر ، وكذلك المقامة ضد أحدهما والآخر من قبل أطراف ثالثة .

ب – الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادي ، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة أو مناطق حرة والاستثمار ، والعمل المصرفي والتعاون الصناعي ، والعمالة في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تبادل التصديق على المعاهدة[1] . وقد تم بالفعل إبرام اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدولتين سنة ١٩٩٥م ، وفقا للمادة السابعة من المعاهدة شملت كافة أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين . وقامت الحكومة الأردنية بإلغاء كافة القوانين والتشريعات التي كانت تقاطع إسرائيل[2]، وتم ربط شبكة التليفونات بين البلدين رسميا وتشكيل لجنة تتولى ترسيم الحدود، والاتفاق على إنشاء طريق دائم بين الأردن ومصر وإسرائيل[3] .

ج – التطبيع الثقافي :

أكد الطرفان على رغبتهما في إزالة كافة حالات التمييز ، التي تراكمت بينهما عبر فترات الصراع ، ولهذا فإنهما يعترفان برغبتهما في التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول ، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما . وعليه فإنهما سيقومان في أسرع وقت ممكن، في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، باختتام المفاوضات حول الاتفاقيات الثقافية والعلمية[4]. وبالفعل قد تم إبرام اتفاقية للتبادل العلمي والثقافي بينهما وفقا للمادة العاشرة من المعاهدة سنة

(١)البندين أ،ب من الفقرة الثانية من المادة السابعة من معاهدة سلام الأردن مع إسرائيل سنة١٩٩٤ .

(٢)خالد عبد الرازق الحباشنة ، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(3)-**Yahuda Lukacs**,Israel-Jorden and Peace Process,New York,1997,p.346 .

(٤) المادة رقم ١٠ من معاهدة سلام الأردن مع إسرائيل لسنة ١٩٩٤م .

١٩٩٦م وتضمنت كافة أشكال التعاون الثقافي بين الدولتين .

وإلى جانب التطبيع السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي هناك جوانب تطبيعية أخرى شملت العديد من المجالات في نصوص المعاهدة – تمثلت في إيجاد التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق ، وحرية الملاحة ، والوصول إلى الموانئ ، والطيران المدني ، والبريد ، والاتصالات ، والسياحة ، والبيئة ، والطاقة ، وتنمية أخدود وادي الأردن، والعقبة،وإيلات ، والصحة، والزراعة والمياه[١].

وأصبحت بنود التطبيع في معاهدة السلام ملزمة للطرفين بشقيه السلبي والإيجابي، وكان هذا مطلبا إسرائيليا دائما ، وهو ما تحقق بالفعل ، ومازالت تطالب بالمزيد منه ، وهو دائما ما يضع الحكومة الأردنية في حرج أمام شعبها الذي يطلق على معاهدة السلام مسمى «سلام الملك»[٢].

(١) المادة من ١١ حتى ٢٣ من المصدر السابق .

(٢) إفرايم أنبار وصموئيل سانديلر ، إسرائيل في المنطقة ، مرجع سابق ، ص ٢٨

■ المطلب الثالث
التطبيع في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي

كان المبدأ السائد بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هو عدم اعتراف أحدهما بالآخر حتى عام ١٩٩٣ ، ومن تاريخ تبادل خطابي الاعتراف بين ياسر عرفات ورابين . فقد اعترف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية - في خطاب أول محرر بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٩٣ وفي فقرته الأولى – بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد ،وهو اعتراف صريح وغير مشروط بحق اليهود فى وطن قومى فى فلسطين[١]، وقبول حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وردا على هذا الخطاب في خطاب آخر أكد إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك اعتراف حكومته بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني ، وبدء المفاوضات للسلام معها ولكنه اعتراف مشروط[٢] . وعاد وأكد الرئيس عرفات – في خطاب ثالث إلى «يوهان هولست»وزير خارجية النرويج – على تشجيع منظمة التحرير الفلسطينية ودعوتها للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ، ومعارضة العنف والإرهاب ، والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون[٣].

وقد كان هذا الاعتراف المتبادل للمفاوضات السرية بين إسرائيل والفلسطينيين في مدينة أوسلو النرويجية ، وتحت رعاية حكومة النرويج ، والذي انتهى بإبرام اتفاق إعلان المبادئ ، حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية بواشنطن سنة ١٩٩٣ م . وتلا

(1)–**Ma'oz,Moshe**, From Conflict to Peace? Israel's relation with Syria and Palestinians, Middle East journal, vol.53, summer 1999, p. 314 - 319.

(2)–**Calva,Goller,**l'Accord enter Israel et l'olp : le Regim D'autonmie Prevu par la Declaration de principes du 13 september1993, Annuaire Francais du Droit International, tome XXXIX.1993,p.438.

(٣) **Ma'oz,Moshe**, op.cit. p.405 –والخطابات الثلاثة منشورة في المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد٥٠، ١٩٩٤م،ص١٦٢–١٦٤ .

ذلك عدة اتفاقيات تنفيذية ؛ تمهيدا لإبرام معاهدة السلام النهائية .

وحدد إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي ١٩٩٣ أهداف المفاوضات في مادته الأولى – بإقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات ، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وعلى أن تبدأ فترة السنوات الخمس من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية[١]. وذلك على خلاف معاهدتي السلام المصرية والأردنية ، فإن التنفيذ لم يبدأ إلا من تاريخ تبادل التصديقات[٢].

وإذا كان إعلان المبادئ حدد الفترة الانتقالية بخمس سنوات تبدأ من الانسحاب من قطاع غزة وأريحا ، وحدد بدايات مفاوضات الوضع النهائي بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ، وإرجاء أعقد المشاكل وأهمها لمفاوضات الوضع الدائم – القدس واللاجئين والحدود، والمستوطنات ، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك[٣]. وتم الاتفاق على أن يدخل هذا الإطار دور النفاذ بعد شهر واحد من توقيعه[٤]، وأن يتم انسحاب مجدول للقوات العسكرية الإسرائيلية من القطاع وأريحا فور التوقيع على هذه الاتفاقية[٥]، على أن ينتهي هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع مع إعادة الانتشار في الأماكن المحددة في المادة الثانية وإنشاء ممر آمن للأشخاص والمواصلات بين الضفة وأريحا[٦].

وتم الاتفاق على نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية ، على التفصيل الوارد بالمادة الثالثة ، مع تحديد صلاحيات

(١) المادة ٢٣ من اتفاقية غزة ومنطقة أريحا ١٩٩٤ . منشورة في المجلة المصرية للقانون الدولي ، المرجع السابق .

(٢) المادة ٩ من معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩ والمادة ٢٠ من اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية ١٩٩٤م .

(3)–**Telhami, Shibley ,** From Camp David to wye : Changing Assumption in Arab-Israeli Negotiations. The Middle East journal. Vol.53. summer 1999. pp.379 - 392.

(٤) المادة ١٣ من اتفاقية غزة ومنطقة أريحا ١٩٩٤م .

(٥) المادة ٢ من اتفاقية غزة ومنطقة أريحا ١٩٩٤م .

(٦)المادة ١١ من اتفاقية غزة ومنطقة أريحا ١٩٩٤م .

ومسؤوليات هذه السلطة[1]. وحددت المادة الثانية عشرة العلاقة ما بين طرفي المعاهدة في المجال الأمني أما التعاون الاقتصادي فقد حددته الاتفاقية بالتفصيل في الملحق الثالث والرابع بالاتفاقية ، فيما يتعلق بالتعاون في مجال المياه والكهرباء والطاقة والتمويل للاستثمار في غزة والضفة وإسرائيل والتعاون في مجال النقل والمواصلات ، والتجارة ، والصناعة ، وتنظيم علاقات العمل ، والتنمية البشرية ، وحماية البيئة ، والاتصالات ، ووسائل الإعلام . ولكن تلك النصوص التطبيعية جاءت بأحكام عامة غير تفصيلية ، وبشكل يجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعا ويعتمد على إسرائيل اعتمادا كاملا[2]، بما لا يمكن الجزم معه بوجود تطبيع من عدمه . خاصة في ظل تعطيل إسرائيل لانسحابها وإنهاء مفاوضات الوضع النهائي .

ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقيات لا تستلزم إرسالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها وفقا لنص المادة(١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة مثل معاهدتي السلام الإسرائيلية مع مصر والأردن . وهذا الأمر وإن كان لا يؤثر على قوة ونفاذ المعاهدة ، ولكن هل يحرم الطرفان من الاحتجاج بها أمام الأمم المتحدة وهيئاتها ؟ في اعتقادي أن أمر عدم التسجيل يرجع إلى أنها اتفاقيات مرحلية مؤقتة ، وليست نهائية انتظارا لمفاوضات الوضع الدائم . فإذا توصل الطرفان إلى معاهدة سلام بعد مفاوضات الوضع النهائي ، ستكون هي المعاهدة النهائية لتقرير السلام بينهما وبالتالي سوف تشتمل على شرط إرسالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها وفقا للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة .

وكان من المقرر وفقا لقواعد القانون الدولي العام أن تنفذ هذه الاتفاقيات في الميعاد المحدد لها ، وبالقدر المتفق عليه ، وأن تنتج آثارها فيما بين طرفيها كاملة ، وأن تلتزم الأطراف بكافة بنود هذه الاتفاقيات ، إلا أننا نجد الحكومة الإسرائيلية قد ماطلت في تنفيذ هذه الاتفاقيات ، وطالبت بالتفاوض من جديد حول أمور عديدة ، سبق الاتفاق عليها ، وبالفعل أبرم اتفاق الخليل ١٩٩٧م تنفيذا لذلك ، ولم ينفذ كاملا ، مما أدى إلى

(١)المادة ٦ من اتفاقية غزة ومنطقة أريحا ١٩٩٤م .

(2)–Butenschon, N.A, the Oslo Agreement in Norwegian, Foreign Ppolicy, London, 1997, pp.71-77.

إبرام اتفاق واي ريفر بلانتيشن ١٩٩٨م ، ولم ينفذ أيضا . ثم أبرم أخيرا اتفاق شرم الشيخ ١٩٩٩ ، وهو اتفاق تنفيذي يقضي بتنفيذ ما لم ينفذ في الاتفاقيات السابقة ، وتحديد ميعاد بدء إجراء مفاوضات الوضع النهائي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ ، وتقرير عدم اتخاذ إجراء منفرد من الطرفين ، بدون الرجوع للآخر والاتفاق معه على ذلك .

ومن الآثار الإيجابية لهذه المعاهدات عودة السلطة الفلسطينية إلى أراضيها لتحكم شعبها ، وتتخذ التدابير والإجراءات نحو استكمال مسيرة تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وبناء دولته الحديثة ، وسط مساندة دولية وعربية لم يسبق لها مثيل .

وإذا كانت هناك ترتيبات أمنية متفق عليها ، فإننا نجد أن الحكومة الإسرائيلية تغالي في هذه الترتيبات[١] ، وتطالب السلطة الفلسطينية بالتزامات ، فيها انتهاك لحرمة الإنسان الفلسطيني ، مما تضعها أمام شعبها في موقف حرج ، بالمخالفة للاتفاقيات . فكيف تعود السلطة الوطنية لأراضيها بعد غياب طويل ؛ لتحكم شعبها بالحديد والنار ، كما يرغب الإسرائيليون . فما الفرق إذن بين سلطة الاحتلال العسكرية الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية عندئذ ! وعندما رفضت السلطة الوطنية القيام بتبعيات المحتل في الأراضي الفلسطينية ، اتهمتها إسرائيل بأنها تأوي الإرهاب ، وأنها لم تعد تصلح شريكا في عملية السلام[٢] .

وبالنسبة للتعاون الاقتصادي المحدد في الملحق الرابع باتفاقية غزة وأريحا ، نجد الحكومة الإسرائيلية كلما حدث عمل فردي من أعمال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال ، تقوم إسرائيل باتباع إجراءات عقابية انتقامية ضد العمال الفلسطينيين ، بالمخالفة للأحكام المتفق عليها ، وتفرض الحصار على المدن الفلسطينية ، وتغلق الميناء والمطار والمعابر، وتمنع وصول المساعدات العربية والأجنبية إلى الشعب الفلسطيني .

وكان من المقرر إرجاء موضوع القدس ، واللاجئين ، والمستوطنات ، والحدود إلى مفاوضات الوضع النهائي،إلا أن الحكومة الإسرائيلية تعلن دائما وفي كل مناسبة – أن

(1)– **Alain Bockel,** op. cit. pp.131-132.

(٢) أ.د. عبد الله الأشعل ، حوليات القضايا العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .

القدس عاصمة إسرائيل الموحدة ، ولا عودة اللاجئين ، ولا عودة لحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧م . وتقوم ببناء المستوطنات . وكل هذه الأمور كان يتعين على السلطات الإسرائيلية عدم البت فيها ، أو الإعلان عن موقفها منها، حتى تدار مفاوضات بشأنها ، وهذه أمور تخالف اتفاقيات السلام ، وأصبحت سياسة ثابتة تتوارثها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، لا فرق فيها بين حكومة عمالية أو ليكودية ، ورغم هذه الظروف وتحت وساطة دولية ، وضمانات أمريكية وأوروبية[1] بدأت مفاوضات الوضع النهائي ، وحدد لها عام مقبل من تاريخ بدئها – ابتداء من تاريخ ١٣ سبتمبر من عام ١٩٩٩ م ، ولكنها لم تستمر بفضل التعنت الإسرائيلي المجحف بالحقوق الفلسطينية المشروعة ، والمخالف للقانون الدولي العام ، ولازال هذا التعنت قائما حتى أول سبتمبر عام ٢٠١٠ بما يعرقل كل محاولات التسوية السلمية(٢). ولم يفلح مؤتمر السلام بأنا بوليس المنعقد فى ديسمبر عام ٢٠٠٧م فى وضع حل لموضوعات الحل النهائى ، ولم تنعقد مؤتمرات أخرى ، أو تعقد مفاوضات بشأنها حتى أول سبتمبر عام ٢٠١٠ بوساطة أمريكية وعربية .

(١)خطابات الضمانات الأمريكية والأوروبية للسلطة الفلسطينية ، منشور بجريدة الأهرام المصرية ، السنة الـ ١٢٤ ، العدد ٤١٢٧٥ .

(٢) صبحي عسيلة ، فلسطين بعد عرفات « تحديات الإصلاح والتسوية »، كراسات إستراتيجية ، السنة الخامسة عشر ، العدد ١٥١ – ٢٠٠٥ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، ص ٢٧ .

obeikan.com

المبحث الثاني
دور التطبيع في تنفيذ معاهدات السلام العربية - الإسرائيلية

قبل إبرام معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية كان القانون السائد مقاطعة إسرائيل وكافة الشركات اليهودية ، وكذلك الشركات المتعاونة مع دولة إسرائيل ، وأيضا بعض الدول المتعاونة والمتعاطفة معها ضد القضايا العربية ، كما حدث إبان حرب أكتوبر وأوقفت الدول العربية النفطية تصدير النفط إلى تلك الدول[1].

وكلما لاحت فرصة للسلام الذي كان أيضا مطلبا إسرائيليا ملحا[2] تطلب فيه إسرائيل المقابل ، وهو إنهاء المقاطعة العربية لها ، وإقامة علاقات تطبيعية ليس في المجال الاقتصادي فحسب، وإنما على كافة الأصعدة . وقد كان لإسرائيل ما أرادت في معاهدتيها للسلام مع مصر في عام ١٩٧٩ م ، والأردن في عام ١٩٩٤ – حيث نجحت إسرائيل من خلال هاتين المعاهدتين في الاتفاق على إلزام مصر والأردن بإقامة علاقات تطبيعية ملزمة لهما،ولا تستطيعان الفكاك منها، وإلا عد ذلك خروجا على نصوص المعاهدتين، رغم أن هذا الإلزام من وجهة نظر بعض الفقه مخالف للقانون الدولي لأنه يعد مكافأة للمخطئ وهو المحتل[3].

ومن هنا يثار التساؤل بشأن مدى إمكانية اتخاذ هذا التطبيع بين العرب وإسرائيل كوسيلة وضمان لتنفيذ معاهدات السلام بينها وبين الفلسطينيين،وكوسيلة تضمن استمرار تنفيذ ما تم تنفيذه من معاهدات سلمية أيضا ، فقد تكون رغبة إسرائيل في إقامة علاقات تطبيعية مع كافة الدول العربية دافعا لدخولها في علاقات سلام مع دول الجوار

(١) د.جعفر عبد السلام ، سلاح البترول وقواعد القانون الدولي ، السياسة الدولية ، العدد الأول سنة ١٩٧٤ ، ص ٤٤ .

(٢) داليا داسا كابي ، بعد المصافحة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٣) أ.د/ عبد الله الأشعل ، حوليات القضايا العربية ، مرجع سابق ، ص٣٤١ .

العربي[1] – وقد تكون الاستفادة الإسرائيلية من التطبيع مع مصر والأردن دافعا لتنفيذ تلك المعاهدات ، والاستمرار في تنفيذها ، أو العكس من ذلك فقد يكون لوقف التطبيع أثره في حمل إسرائيل على تنفيذ التزاماتها التعاهدية .

والإجابة على مثل هذه التساؤلات لا يمكن أن تتأتى إلا من خلال طرح التصور الإسرائيلي للتطبيع وبيان مدى رغبتها في ذلك ، وحاجتها إليه وكذلك بيان مدى القبول العربي لهذا التصور الإسرائيلي ، ومن هنا لابد من بيان فكرة السوق الشرق أوسطية في الفكر الإسرائيلي ، والفكر العربي باختصار في مطلب أول ويعد ذلك يمكن الحديث عن فعالية التطبيع ، وأثره في تنفيذ معاهدات السلام في مطلب ثان .

المطلب الأول : السوق الشرق أوسطية .

المطلب الثاني : أثر التطبيع فى تنفيذ معاهدات السلام .

(١) - Verwey. Wil , D, op.cit .p.230.

■ المطلب الأول
السوق الشرق أوسطية

ظهر مصطلح السوق الشرق أوسطية The Middle – Eastren Market بوضوح على الساحتين العربية والدولية بعد انطلاق عملية السلام بمدريد عام ١٩٩١م[١]. وسطرت بعض أفكاره في اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي ١٩٩٣[٢]، وعقدت عدة مؤتمرات اقتصادية في الدار البيضاء بالمغرب عام ١٩٩٤م، وعمان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦، والدوحة ١٩٩٧، تتناول التعاون الإقليمي بين دول الشرق الأوسط وتناولت الدوائر الإعلامية العربية والدولية والإسرائيلية – إيجابيات وسلبيات هذه السوق الشرق أوسطية. وهي مجرد أفكار سياسية لم يكتب لها النجاح – حتى الآن– يتصور فيها أصحابها سوقا إقليمية، تشمل بلدان الشرق الأوسط، وتبادل فيها كل بلد السلع التي يتميز في إنتاجها، ويتم التبادل بدون استخدام عملة، ويباع كل المعروض، ويشترى كل المطلوب ويتوازن العرض والطلب بفعل قاعدة مرونة السعر، ويتم كل ذلك بدون رسوم أو ضرائب أو قيود أو حتى حدود، ويستفيد كل من البائع والمشتري رغم اختلاف جنسياتهم[٣].

ورغم كثرة ما نشر عن هذا الموضوع ' إلا أنه لا توجد دراسات علمية منشورة عنه بالقدر الكافي، وكل ما نشر عنه مجرد أفكار متفرقة، ومجهودات فردية، اختلفت في تحديد المنطقة التي يشار إليها بالشرق الأوسط[٤]، وتحديد كل أبعاد السوق الاقتصادية، والأفق الزمني الذي يتطلبه تنفيذ هذه السوق. وإذا لم تكن السوق الشرق أوسطية الآن حقيقة واقعة إلا أنها حلم ترغب إسرائيل وأمريكا في تحقيقه لتكون السيادة

(١) د.محمد بوعيشه، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، الدار العربية للنشر والتوزيع – المكتبة الجامعية، غريان، ص ٧٦.
(٢) المواد ١١، ١٢، ١٦ من إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي ١٩٩٣ م.
(٣) د.محمود وهبه، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، مرجع سابق ص ٧٤.
(٤) جميل مطر، ود.علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة بدون تاريخ، ص ٣١.

فيها لإسرائيل وتضمن دخولها فى علاقات متنوعة تنسى فى ظلها شعوب المنطقة فظائع إسرائيل ، وتضمن إزالة حواجز الكراهية والعداء لها في الدول المحيطة بها ، حتى لا يتهددها خطر في المستقبل ، قد ينتج عن تفوق تلك الدول المحيطة بها عسكريا بما يهدد أمنها[1] .

ولهذا سوف نبين المقصود بالسوق الشرق أوسطية ، ثم نبين تصورات هذه السوق وذلك على الترتيب التالي :

أولا : مفهوم السوق الشرق أوسطية :

يذهب الدكتور محمود وهبة في تعريفه للشرق الأوسط حسب تعريف دائرة معارف العالم الأمريكية إلى أن الشرق الأوسط حاليا يشمل البلاد التالية : البحرين ، قبرص ، مصر ، إيران ، العراق ، إسرائيل ، الأردن، الكويت ، لبنان ، عمان ، قطر، السعودية ، السودان،سوريا،تركيا،الإمارات،اليمن [2]. وبذلك لا يشمل بلاد المغرب العربي وهي بلاد عربية ، ويشمل بلاد أخرى غير عربية ، ولكنها شرق أوسطية مثل تركيا وقبرص وإسرائيل وإيران . ويذهب سيادته أيضا إلى أن كلمة الشرق الأوسط مازالت غامضة ، عند مناقشة فكرة الشرق أوسطية ، ولم يزعم أحد حتى الآن أن ما تعنيه هو سوق يضم جميع هذه الدول في سوق إقليمية واحدة ، ويذهب أيضا إلى أن تعريف الشرق الأوسط هنا هو تعريف خاص لم يعرف من قبل ، ويستند أولا وأخيرا إلى عضوية إسرائيل في هذه السوق بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركين ، ويذهب أيضا إلى أنه يمكن تسمية هذه السوق بالسوق الإسرائيلية بدلا من السوق الشرق أوسطية ، ودليله على ذلك أنه إذا استبعدت إسرائيل من هذه السوق فإن فكرته سوف تتلاشى ، ومادامت إسرائيل باقية في السوق فإنها ستبقى تحت مسمى السوق الشرق أوسطية [3].

---

(١) لمزيد من التفصيل حول التعريفات لمنطقة الشرق الأوسط :

-Techincal Study on Different Modalites of Application of Safeguards in the Middle East, IAEA-GC (xxxiii) 887, 24 August 1989. pp.34-38.

مشار إليه فى د. فوزى حماد، مشكلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥ ، ص٣٥ .

(٢) د.محمود وهبه،إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية،المرجع السابق،ص٧٦.ود.لواء/ صلاح سالم،حروب المنطقة العربية، القاهرة،دار الشروق ، الطبعة الأولى ، طبعة ٢٠٠١م ، ص ٢٥ .

(٣) د.محمود وهبه ، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

ويذهب الدكتور محمد بو عيشة إلى أن مركز مجال الشرق أوسطية هو المشرق العربي وتفاعلاته الجيوسياسية وإستراتيجية والجيو- اقتصادية - والجيو ثقافية ، والتي تمتد شرقا إلى باكستان وأفغانستان ، والجمهوريات الإسلامية المستقلة في الاتحاد السوفيتي سابقا، وغربا إلى المغرب الأقصى ، والعديد من البلدان الأفريقية ، وبالأخص المجاورة للبلاد العربية الواقعة في أفريقيا . ويذهب أيضا إلى أن محرك هذه التفاعلات يبقي النزاع حول فلسطين ، ويضيف إلى أن هناك قوى إقليمية ودولية ترتبط ارتباطا وثيقا بمركز الشرق أوسطية ، ويختلف موقفها حسب درجة إدماجها في اللعبة هناك ، ومدى تحقيق آمالها. ويذهب إلى أن الممارسة قد بينت تطورات عملية السلام ، وأن هذه التطورات تبين أن النظام الشرق أوسطي لن يكون إلا نظاما إسرائيليا - أمريكيا يحظا بقبول رسمي عربي ودولي واسع[1].

ويرى الدكتور حسين شريف أن هذه السوق تعني التعاون الاقتصادي بمعناه العريض من تصنيع وتنمية زراعية ، ودعم شبكات الصرف والطرق وإيجاد وسائل جديدة للطاقة ، ومؤسسات تمويل «مثل البنوك» قادرة على توجيه ودعم كل ذلك ، بل يصل إلى التسويق والتعاون الثقافي. والسوق بهذا المعنى تمثل عملية خلق لأرض ثابتة، تتجه نحو إقامة النظام الشرق أوسطي ، وذلك لأن السوق شرق أوسطية ستؤدي إلى التأثير سلبا على مفهوم القومية العربية ، وعلى محتوى وأصل وجود النظام العربي ، بمعنى أن السوق ستتمكن من تجاوز النظام العربي، لأنها تخلق أدوات ومصالح جديدة، وهذه السوق يمكن أن تتحول بسهولة إلى التطبيع الكامل[2]. وخلاصة القول لا يوجد اتفاق بين الدارسين حتى الآن - على مفهوم الشرق الأوسط كإطار للتعاون الإقليمي، وإنما يقوم هذا المشروع على فكرة جوهرية مؤداها أن الأمن والسلام والازدهار الذي تطمح إليه دول الشرق الأوسط - سيكون ممكنا فقط عن طريق الربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادي في بناء إقليمي واحد ، يؤدي إلى خلق مصالح

(١) د.محمد بو عيشه،العرب والمستقبل في الصراع الدولي،المرجع السابق ، ص ، ٧٧ - ٧٨ .

(٢) سفير د.حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم ١٧٨٣ - ٢٠٠١م،مرجع سابق،ص٤٣١- ٤٣٢ . وأ.د/ عبد الله الأشعل ، القضية الفلسطينية من الانتفاضة إلى الاستقلال ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة٢٠٠٣م ، ص ١١٤.

جماعية بين الخصوم السابقين ، في ظلها تكون العودة للحرب بينهم مستبعدة[١].

ثانيا : التصورات المحتملة للسوق الشرق أوسطية :

السيناريو المتوقع للسوق الشرق أوسطية ، والذي وضعت بذوره في إعلان المبادئ يقسم التعاون الشرق أوسطي إلى عدة مراحل[٢]:

المرحلة الأولى : يقام فيها التعاون بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة ، وذلك لإعادة إنشاء البنية الأساسية في الأراضي الفلسطينية ، والتعاون في حل مشاكل التنمية الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية ، وذلك تنفيذا لاتفاق أوسلو ١٩٩٣م وفقا للمواد ١١ و ١٢ و ١٦ من إعلان المبادئ .

المرحلة الثانية : تتمثل في إقامة تجارة خارجية بين الضفة الغربية وغزة والأردن ، ثم التعاون بينهم لحل مشاكل التنمية الاقتصادية .

المرحلة الثالثة : يقام فيها تجارة خارجية بين الأردن وإسرائيل .

المرحلة الرابعة : فيها يتم زيادة النشاط التجاري بين مصر وإسرائيل ، تنفيذا للإجراءات التطبيعية المتفق عليها في معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩م .

المرحلة الخامسة : يقام فيها نشاط تجاري بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا وسيتبعها بعض الدول العربية الأخرى .

ويضع شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في كتابه المسمى «بالشرق الأوسط الجديد» تصورا للشرق الأوسط ، ينطلق فيه من إقامة السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب ، والذي سيخلق البيئة الملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية ، وأن التوافق وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسؤوليات متساوية ، سينجب نوعا جديدا من التعاون لا بين إسرائيل وجيرانها فحسب بل بين البلدان العربية أيضا : مما يغير وجه المنطقة ومناخها الأيديولوجي[٣].

---

(١) د.ياسين الشيباني ، الأمن القومي العربي ، الواقع والطموح ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والخمسون ١٩٩٩م ، ص ١١٦ .

(٢) د.محمود وهبه ، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية ، المرجع السابق ، ص٧٨ – ٧٩ .

(٣) شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م ، ص ٦١ .

ويذهب شيمون بيريز إلى أن الهدف النهائي من السلام هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة ، وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية ، وأن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي يقوم على أربعة عوامل جوهرية هي[1]:

الأول : الاستقرار السياسي الذي يوفر القدرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويطفئ نيران التطرف الديني .

الثاني : اقتصاد إقليمي ترتفع في ظله مستويات المعيشة في الشرق الأوسط ، ويقوم هذا الاقتصاد على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيرا الجماعة الأوروبية تقوم على مراحل :

المرحلة الأولى : يوضع فيها برنامج تعاون لإقامة معهد أبحاث مشترك ، لإدارة الصحراء أو مصالح تعاونية لتحلية المياه .

المرحلة الثانية : تتضمن إقامة اتحادات دولية ، تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رأس مال هائل ، بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة والأطراف ذات الصلة بالأمر .

المرحلة الثالثة : تشمل سياسة الجماعة الإقليمية، مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية.

الثالث : الأمن القومي ، وذلك بإقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد على الأسلحة ، والحد من التسليح .

الرابع : إشاعة الديمقراطية لأن الأمم الديمقراطية لا تدخل في حرب ضد بعضها البعض ، وأن إشاعة الديمقراطية في الشرق الأوسط الذي يضم حكاما أوتوقراطيين سيخلق طاقة التجديد ، التي تتيح تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي ، وضمان الأمن القومي والشخصي .

وعلى المستوى الرسمي الأمريكي والإسرائيلي والعربي هناك تصور لهذه السوق محكومة من عدة اعتبارات خاصة بكل طرف ، وهذه التصورات كالآتي[2]:

---

(١) شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، المرجع السابق ، ص٦٢ – ٨٠ .

(٢) سفير د. حسين شريف ، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد ، ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥م، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ – ٤٧٨ .

أولا : التصور الأمريكي :

تتصور الولايات المتحدة الأمريكية قيام نظام شرق أوسطي يقوم على تعاون طبيعي بين كل دول المنطقة ، ولتحقيق ذلك لابد من استمرار أو نجاح المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف، التي تؤدي إلى تعاون مباشر بين إسرائيل والبلاد العربية . وفي أوائل مارس من عام ٢٠٠٤م تطور مفهوم الشرق أوسطية إلى مفهوم أوسع ليكون الشرق الأوسط الكبير ، بمبادرة من الرئيس الأمريكي بوش الابن[١] والتي من وجهة نظره تبنى على حقيقتين :

الأولى : أن هناك تدهورا كبيرا في مختلف مجالات الحياة العربية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفع ذلك إلى ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل تفاقمها أكثر مما هي عليه الآن .

الثانية : أن الأوضاع المتدهورة في العالم العربي تشكل بيئة صالحة لنمو الإرهاب والجريمة والتطرف ، وهذا يتطلب ضرورة وضع حد لانتشار هذه الظاهرة ، وانطلاقا من الحقيقتين السابقتين تنادي المبادرة بضرورة تكاتف الجهود الدولية ، لتحقيق بدء عملية الإصلاح والتغيير في منطقة الشرق الأوسط بدءا من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين[٢]. وتشمل عملية الإصلاح هذه تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير هي :

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح .
- بناء مجتمع معرفي .
- توسيع الفرص الاقتصادية .

وحددت المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيل هذه الأهداف ، وأكدت على أن إصلاح الأوضاع العربية خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . وقد تبنت هذه المبادرة مجموعة الدول الثمانية ، في قمتهم التي عقدت في سي إيلاند بأمريكا في يونيو

(١) انظر نص مشروع ، الشرق الأوسط الكبير المقدم من واشنطن في قمة الدول الثماني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد السادس والخمسون بعد المائة ، أبريل ٢٠٠٤ ، ص٢٩٧ – ٣٠١ .

(2) -**Robert Herkafy, Gefrrey Cimp**, Strategic Geography and The Changing Middle East, Brooking Institute,London 1997, pp. 6 – 21

٢٠٠٤م وهي من وجهة نظر أمريكية تشمل الضمان الوحيد للقضاء على إفرازات المنطقة العربية التي توجه أساسا ضد المصالح الغربية والأمريكية[١].

ثانيا : التصور الإسرائيلي :

طرحت إسرائيل رسميا أفكارها للتعاون الشرق أوسطي في أوراق قدمت لمؤتمرات الدار البيضاء١٩٩٤،وعمان١٩٩٥م،والقاهرة١٩٩٦،والدوحة١٩٩٧م ، وهي أفكار تقوم على عدم ربط التطبيع الكامل بالانسحاب من الأراضي العربية[٢]، وهذا أمر مرفوض عربيا إذ نادت إسرائيل بالتطبيع الكامل ووقف سباق التسلح ومنع انتشار الأسلحة التي تسبب عدم الاستقرار ، وبناء الثقة بين دول المنطقة ، وتحقيق القدرة على الهجوم المفاجئ ، ووضع نظام للتفتيش المفاجئ على أساس تبادلي بعد إقامة السلام ، وتهدف إسرائيل من ذلك أن تصبح قاعدة هامة للشركات متعددة الجنسيات ، وأن تتحول إلى مركز مالي دولي وشرق أوسطي[٣].

ثالثا : التصور العربي :

ليس هناك تصور عربي عام لمفهوم الشرق أوسطية حتى الآن وكذلك لم يكن هناك تصور عربي للعلاقات التطبيعية مع إسرائيل قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي ببيروت ٢٠٠٢م ، والذي اعتمد فيها مبادرة ولي العهد السعودي (الملك حاليا) التي نادت بإقامة تطبيع كامل مع إسرائيل من جميع الدول العربية مقابل انسحابها من جميع الدول العربية المحتلة .

وقبل هذا الطرح العربي كان هناك التصور المصري الذي لا يختلف عن ذلك ، والذي يرى أن التعاون الإقليمي لا يفي بالسلام ، ولا يمكن أن يكون بديلا عنه ، وإنما السلام عملية متكاملة تستند إلى صيغة دولية ، هي الأرض مقابل السلام ، ويقوم هذا

(١) خليل العناني ، الشرق الأوسط الكبير ، السياسة الدولية ، المرجع السابق ، ص٩٨ – ١٠١ . ود.أحمد سليم البرصان ، الشرق الأوسط الكبير ، الأبعاد السياسية والإستراتيجية ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٨ ، أكتوبر٢٠٠٤م ، ص ٤٢ – ٤٥ .

(٢) شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٣) د.محمود وهبة ، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية ، مرجع سابق ، ص ٨٧ – ١٠٤ . وجيفري كيمب وجيرمي بريسمان ، نقطة اللاعودة ، مرجع سابق ، ص ٢٩ . ود.حسين شريف، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة،مرجع سابق، ص٦٦١ – ٧٢٧ .

السلام على ثلاثة أسس[1].

- الحقوق المشروعة .
- السيادة القومية على الموارد الطبيعية .
- المنافع المتبادلة وتوازن المصالح .

وهناك أيضا تصور فلسطيني يذهب إلى أنه يمكن بناء اقتصاد فلسطيني ، على غرار اقتصاديات دول آسيا الصغيرة ، وإمكانية التعاون الكبير بين الأردن وفلسطين ، وإمكانية تعميق الروابط الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية الاتفاقية التي تقوم على تعاون الطرفين لتطوير اتصالات ومواصلات ، تربط إسرائيل والضفة وغزة وغيرها ، ودعم التجارة الإقليمية ، وتطوير مشروعات صناعية ، وإقامة بنك تنمية للشرق الأوسط ، والوصول إلى تعاون اقتصادي إسرائيلي – أردني – فلسطيني[2].

وأيا كانت التصورات السابقة فمن المؤكد أن التطبيع مطلب إسرائيلي ، تطلبه إسرائيل كضرورة أمنية واقتصادية لها ، لقاء انسحابها من الأراضي العربية ، وهي ترجئ انسحاباتها من هذه الأراضي ، حتى تتأكد من تنفيذ هذا المطلب[3]. ويعد هذا أمرا مخالفا للقانون الدولي، الذي لا يقر الاحتلال العسكري لأراضي الغير كضمانا لتنفيذ أو لتحقيق مكاسب من معاهدة السلام ، وبالتالي يجب وقف إجراءات التطبيع حتى يتم الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ، وذلك ليكون أداة للضغط على إسرائيل للسير نحو السلام، وتنفيذ اتفاقياته المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، مع الأخذ في الاعتبار ، ألا يكون هذا التطبيع أو الشرق أوسطية بديلا للهوية العربية ، وألا يكون طريقا لنهب الثروات العربية .

وإذا كانت هذه التطورات موجودة إلى جانب إجراءات تطبيعية بالفعل بين إسرائيل وأطراف اتفاقيات السلام، فهل لهذه الإجراءات والأفكار أثر فى حمل إسرائيل على تنفيذ اتفاقيات السلام – وبخاصة مع السلطة الوطنية الفلسطينية .

---

(١) د.حسين شريف ، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٦٠٠ .

(٢) د.حسين شريف ، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٩ ؛ بلال الحسن، الشرق أوسطية ، هل هى الخيار الوحيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥، ص٧٢.

(٣) شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، المرجع السابق ، ص.١٣٧ .

■ المطلب الثاني
أثر تنفيذ اتفاقيات السلام على التطبيع

إن رفع المقاطعة العربية لإسرائيل مطلب قديم متجدد إلى وقتنا الحاضر، ولا يزال التطبيع العربي مع إسرائيل هدفا رئيسيا لها[1]، وتسعى لتوثيقه في كل اتفاقية توقعها مع أي طرف عربي ، لأن هذا التطبيع سوف يطلق إمكانيات إسرائيل من عقالها ، ويتيح لها توظيف طاقاتها التكنولوجية والعلمية والإدارية والمالية ، لتحقيق نمو سريع لم يتحقق لها في زمن المقاطعة العربية والحرب وعدم الاستقرار[2]. ورفع هذه المقاطعة يمثل شرطا أساسيا من شروط إقامة السوق الشرق أوسطية ، التي تمثل بدورها هدفا من أهداف النظام الدولي الجديد[3].

وأيا كانت التصورات الموضوعة للسوق الشرق أوسطية ، والتي من محصلتها النهائية سوف يكون التطبيع الكامل لإسرائيل مع جيرانها العرب وغيرهم ، فهل هذه التصورات التطبيعية المقبلة أو القائمة بالفعل بموجب اتفاقيات السلام يمكن أن تكون حافزا لجعل إسرائيل تسعى لتنفيذ التزاماتها السلمية مع الفلسطينيين والانسحاب من الجنوب اللبناني والجولان السوري ؟ والإجابة على هذا التساؤل تقتضي التفرقة بين التصورات المستقبلية للتطبيع وبين ما هو قائم بالفعل من إجراءات تطبيعية وذلك على النحو التالي :

أولا : أثر التصورات المستقبلية للتطبيع في تنفيذ اتفاقيات السلام :

طرحت إسرائيل رؤيتها للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي ، في جميع المؤتمرات التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة ، وقدمت تقارير لهذه المؤتمرات تشكل

(١) خالد عبد الرازق الحباشنة ، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
(٢) د.حسين شريف ، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد ، المرجع سابق ، ص ٦٩١ .
(٣) خالد عبد الرازق الحباشنة ، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

رؤيتها لما سيكون عليه التعاون المستقبلي الشرق أوسطي ، والذي تهدف منه إلى إنهاء النزاع في المنطقة ، وتحقيق السلام بالمفهوم السياسي ، وبأقل التكاليف وتحقيق الاستقرار في المنطقة ، والذي لا تكفي معاهدات السلام لتحقيقه . وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي في نهاية المطاف تحقق التطبيع الكامل[1].

وهذا التصور الإسرائيلي يريد السلام والاستقرار والتطبيع أولا ، مع بقاء احتفاظه بالأرض وبأسلحة الدمار الشامل ،وهذا أمر مرفوض عربيا ، وكانت ولازالت المطالبة العربية تحديدا في مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله (الملك حاليا) المقدمة لمؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢م ، بغرض التطبيع الكامل مع جميع الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة العربية مع إسرائيل ، مقرونة بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وهذا العرض قوبل بالرفض الإسرائيلي .

وبالتالي فإن التصورات المستقبلية للتطبيع سواء في الفكر الإسرائيلي ، أو العربي لا يمكن أن تمثل حافزا لإسرائيل لتمضي في تنفيذ الاستحقاقات السلمية مع الفلسطينيين فهي ترفض كل العروض والإغراءات العربية مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة ، ومازالت تنادي بالتطبيع أولا دون تقديم أية تنازلات في الأراضي وموضوعات الحل النهائي ، أو في نزع سلاحها النووي ، وهذا الأخير سوف يقف حائلا دون إقامة سوق شرق أوسطية ، بل سيقف في وجه السلام الكامل في الشرق الأوسط مستقبلا ، إذا لم تأخذ إسرائيل بشأنه خطوات جدية[2].

ثانيا : أثر التطبيع في تنفيذ اتفاقيات السلام :

ارتبطت إسرائيل بعلاقات تطبيعية بموجب معاهدات السلام مع كل من مصر ، والمملكة الأردنية ، والسلطة الفلسطينية وهناك إجراءات تطبيعية أخرى خارج نطاق اتفاقيات السلام مع دولة موريتانيا والمغرب وتونس، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي بدءًا بقرار مجلس التعاون الخليجي بإنهاء المقاطعة المفروضة على إسرائيل

(١) د.حسين شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد،المرجع سابق ، ص٦٨٨- ٦٩١.
(٢) داليا كابي ، بعد المصافحة ، مرجع سابق ، ص ٤٠ - ٤٤ . و مناحم برياش ، الخيار النووي لدولة إسرائيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة (٨٥٤) ترجمة محمد الحسيني ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٧ .

من الدرجتين الثانية والثالثة[1]،وأصبحت الآن تشعر بالأمن الكافي لتحسين علاقاتها العربية[2]. وحتى الآن لم تحدث خروقات على الحدود من الدولتين المصرية والأردنية كما أن السلطة الفلسطينية نفذت جميع إجراءات التطبيع مع إسرائيل ، ورغم ذلك حدثت اعتداءات إسرائيلية في ظل بعض وكل هذه المعاهدات – حيث اعتدت إسرائيل على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م ، وأحدثت حرجا للقيادة المصرية أمام العالم العربي في ذلك الوقت ، وقامت بشن حرب لبنان سنة ١٩٨٢م ، وكان لهذه الحرب أثرها الهام على السلام مع مصر التي رأت فيها أنها تمثل انتهاكا لاتفاق السلام معها ، أو على الأقل انتهاكا لروح اتفاقية السلام معها . وكان رد القاهرة على ذلك بوقف جميع الإجراءات التطبيعية تقريبا بعد أن كان قد بدأ الإعداد لها ، وأنقصت علاقاتها التجارية إلى حد كبير ، وكثفت الهجوم على إسرائيل فى وسائل الإعلام ، وقامت باستدعاء سفيرها من تل أبيب للتشاور[3] بعد أن كان الطرفان قد وقعا أكثر من خمسين اتفاقا للتعاون في مجالات النقل الجوي والزراعة والمواصلات والثقافة والسياحة والشرطة والتجارة والنقل[4]. وظل السفير المصري في القاهرة للتشاور ، ولم يعد لإسرائيل إلا بعد انسحابها من لبنان ولم يتكرر رد الفعل المصري السابق على غزو الجنوب اللبناني من قبل إسرائيل عام ٢٠٠٦ م .

وبعد إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية مع كل من الأردن سنة ١٩٩٤م ، والتي نفذت كل استحقاقاتها السلمية،ومع السلطة الفلسطينية التي نفذت بعض هذه الاستحقاقات قد حدثت خروقات من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لحكومة رابين لاتفاقيات السلام مع الفلسطينيين لم تكن آخرها الانتهاكات الجوهرية من حكومة شارون ، لكل الاتفاقيات السلمية مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، والتي كان من بينها

(١) أشرف العيسوى، أهداف إسرائيل من التطبيع مع دول الخليج العربى، تقرير القدس، العدد ٨٦، القدس، أون لاين، أغسطس ٢٠٠٦: available at
http:// www. A lqud sonline. Com/qudsreport/article.asp? year =2006& Numera II D = 46& article I D = 365.

(2)-**Robert Freedman**;Israel's First Fifty Years,university press of Florida, 2003,p.150.

(٣) شيمون شامير، النظرة الإسرائيلية إلى مصر وعملية السلام، مقال منشور فى كتاب وليام با كوانت ، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٩ ، ص ١٩٨ .

(٤) هذه الاتفاقيات مدونة بالكتاب الأبيض عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل الصادر عن وزارة الخارجية المصرية سنة ١٩٨٤م .

إقرار الحكومة الإسرائيلية في ١٣/ ٩/ ٢٠٠٣م بإمكانية طرد الرئيس الفلسطيني – ياسر عرفات خارج الأراضي الفلسطينية. وقد لاقى ذلك استهجانا واستنكارا عالميين ، ولولا الفيتو الأمريكي لأرغمت إسرائيل بقرار من مجلس الأمن على عدم المساس بعرفات[١]. وكان الرد المصري والأردني على اعتداءات شارون على الشعب الفلسطيني، وانتهاكه لكل مبادئ واتفاقيات السلام مع الفلسطينيين هو سحب السفيرين المصري والأردني من قبل حكومتي البلدين للتشاور،ولكن عاد السفيران إلى إسرائيل في أعقاب قمة العقبة فى ٢٠٠٣م بين الرئيس جورج دبليو بوش ، والملك عبد الله ، ورئيس حكومة إسرائيل شارون ، ومحمود عباس أول رئيس وزراء فلسطيني .

فإذا كان هناك حد أدنى للتطبيع ، قد التزمت به كل من مصر والأردن في معاهدتيهما للسلام مع إسرائيل ، وزادتا عليه بتفاهمات أخرى بينهما ، فهذا القدر من التطبيع من المفروض المحافظة عليه دائما من كلا الدولتين مع إسرائيل ، ولا يجوز لهما التنازل أو الردة عنه وإلا عد ذلك خروجا على التزاماتهما السلمية . لأنه التزام مفروض بحكم اتفاقيات السلام وواجب الوفاء به تأسيساً على قاعدة الوفاء بالعهد ومبدأ حسن النية، وإذا كان هناك من حين إلى آخر سحب للسفير المصري والأردني ، أو وقف لبعض إجراءات التطبيع ، فهذا ليس معناه إلغاء للإجراءات التطبيعية المتخذة أو الرجوع عنها، وإنما هذا مجرد وقف وليس قطع لإجراءات التطبيع . فهناك فرق بين قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفير للتشاور ، وكذلك هناك فرق ما بين وقف التطبيع ، وإنهاء التطبيع ، فالأول جائز وفقا لاتفاقيات السلام ولا يعد انتهاكا لها على خلاف الثاني ، فإنه يعد خروجا على معاهدات السلام . وأيا كان أمر الإجراءات المتخذة من الجانب العربي بوقف التطبيع[٢]، فجميعها لم تفلح في منع العدوان الإسرائيلي على الشعب

(١) اعترضت أمريكا على مشروع قرار عربي قدم لمجلس الأمن بتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٣ لاستصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بمنع إسرائيل من التعرض للرئيس عرفات وطرده خارج الأراضي الفلسطينية ، خبر منشور بقناة الجزيرة القطرية للأخبار بتاريخ ١٧/ ٩/ ٢٠٠٣م الساعة العاشرة صباحا والتقرير الاستراتيجي العربي العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠٠٤م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ٢٨٨ .

(٢) قرار القمة العربية في الدورة (١٠٧) المنعقدة في مارس ١٩٩٧ م بالقاهرة ، والتي دعت إلى وقف جميع صور التعامل مع إسرائيل حتى تلتزم إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة

الفلسطيني ، ولم تفلح جميع الإجراءات المتخذة ، وهي كثيرة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في حمل إسرائيل على تنفيذ التزاماتها السلمية مع السلطة الفلسطينية . وبالتالي فإن التطبيع بالمفاهيم السابقة لا يمثل ضمانا من أي نوع لإجبار إسرائيل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الفلسطينيين في اتفاقيات السلام ، لأن السلام مرتهن بالأمن الإسرائيلي أكثر من ارتهانه بافتراضات اقتصادية مستقبلية . كما أن تنازلها عن الأراضي العربية يرتبط باحتياجاتها الأمنية المستقبلية التي لا تفريط فيها مهما كان الثمن ، ولو كان التطبيع مع العرب[1] . والدليل القاطع على ذلك هو رفض إسرائيل لمبادرة السلام العربية المعتمدة في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م ، ورفضها الوفاء بالتزاماتها تجاه السلام مع الفلسطينيين وعدم اكتراثها بتهديدات القادة العرب بتجميد علاقاتهم مع إسرائيل[2] . فإذا كان هذا شأن الضمانات المعنوية، فهل للضمانات الأمنية أثر فى تنفيذ اتفاقيات السلام؟ وهو ما سنراه فى الفصل التالى .

(١) **-Inbar Efriam and Sandler Shmuel**, Israel Deterrence strategy Revisited, Security Studies, winter 1993 – 94, vol. 3 , pp. 330 – 358.

(٢) إفرايم أنبار وصموئيل ساندلر ، إسرائيل في المنطقة ، مرجع سابق ، ص ٣٤.